حتى نهاية ابريل ٢٠٠٤م

٩٩١,٧ مليار ريال صافي الاصول الخارجية للجهاز المصرفي

٥٩٨,٩ مليار ريال اجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية و٤٩٩,٨ مليار ريال حجم الودائع

كتب/ علي البشيري

□ .. بلغ صافي الاصول الخارجية للجهاز المصرفي في نهاية ابريل ٢٠٠٤م نحو ٩٩١,٧مليار ريال مقارنة بمبلغ ٩٧٥,٥ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٤م بارتفاع قدره ١٦,٢ مليار ريال ونسبته ١,٦٦٪ نتيجة فائض ميزان المدفوعات خلال شهر ابريل ٢٠٠٤م.

وذكر تقرير رسمي صادر عن البنك المركزي أن العرض النقدي ارتفع من ٨١٧,٩ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٤م إلى ٨٢٣,٤ مليار ريال في نهاية شهر ابريل ٢٠٠٤م بارتفاع قدره ٥,٥ مليار ريال وبنسبة ٠,٦٧٪ خلال شهر ابريل ٢٠٠٤م مقارنة مع ارتفاع مقداره ٥,١ مليار ريال ونسبته ٠,٦٣٪ خلال شهر مارس ٢٠٠٤م.

ووفقا للتقرير فقد بلغ صافي المطلوبات على الحكومة في نهاية ابريل ٢٠٠٤م مبلغ ٢,٤ مليار ريال مقارنة مع ١٦,٣ مليار ريال في نهاية الشهر الماضي بانخفاض قدره ١٣,٩ مليار ريال في حين بلغ الموقف في ابريل ٢٠٠٣م مبلغ ٢,٨ مليار ريال لصالح الحكومة.

كما انخفضت المطلوبات على القطاع الخاص من ١٥٦,٦ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٤م إلى ١٥٢,٥ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠٠٤م بانخفاض قدره ٤,١ مليار ريال وبنسبة ٢,٦٢٪.

وأظهر التقرير ارتفاع مجموع ميزانية البنك المركزي في نهاية ابريل ٢٠٠٤م بنحو ٧,٧ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٨١٪ ليصل إلى ٩٦٠,٥ مليار ريال مقابل انخفاض نسبته ٠,٤٥٪ في الشهر السابق.

وأشار إلى أن الاصول الخارجية للبنك المركزي في نهاية ابريل ٢٠٠٤م نحو ٩٦٠,٥ مليار ريال بما يعادل ٥١٢٩,٧ مليون دولار تغطي ١٧,٩ شهرا من الواردات مقارنة مع ٩٣٨,٩ مليار ريال تعادل ٥٠٨٧ مليون دولار تغطي ١٧,٧ شهرا من الواردات في نهاية مارس الماضي.

وبلغت العملة المصدرة ٢٦٥,٤ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠٠٤م مقارنة مع ٢٦٨,١ مليار ريال في مارس ٢٠٠٤ بانخفاض قدره ٢,٧ مليار ريال.

كما سجل اجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية ٤٦,٢ ألف شيك بقيمة ٦٤,٦ مليار ريال خلال شهر ابريل ٢٠٠٤م مقابل ٤٨,٧ ألف شيك بقيمة ٦٨ مليار ريال في مارس ٢٠٠٤م بانخفاض نسبته ٥,١٪ في العدد و ٥٪ في القيمة.

كما ارتفع اجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في نهاية أبريل ٢٠٠٤م بمقدار ٨,٩ مليار ريال أو ما نسبته ١,٥١٪ ليصل إلى ٥٩٨,٩ مليار ريال مقابل انخفاض نسبته ٠,٢٥٪ في شهر مارس.

وبلغت الاصول الخارجية للبنوك التجارية ١٥٤,٢ مليار ريال تعادل ٨٣٥,٣ مليون دولار في نهاية شهر ابريل ٢٠٠٤م مقارنة مع ١٤٥,٢ مليار ريال تعادل ٧٨٧ مليون دولار في نهاية مارس ٢٠٠٤م بارتفاع قدره ٩ مليارات ريال وبنسبة ٦,٢٪.

كما انخفض اجمالي الاحتياطات بمبلغ ٠,٤ مليار ريال وبنسبة ٠,٤٣٪ في نهاية شهر ابريل ٢٠٠٤م ليصل إلى ٩١,٩ مليار ريال مقارنة مع ٩٢,٣ مليار ريال في شهر مارس الماضي وانخفضت شهادات الإيداع من ٣٧,٦ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٤م إلى ٣٧,٥ مليار ريال في نهاية ابريل الماضي.

وذكر التقرير بأن اجمالي الائتمان المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص ١٥٢ مليار ريال حتى نهاية ابريل ٢٠٠٤ مقابل ١٥٦,٣ مليار ريال في نهاية مارس ٢٠٠٤م ، بلغت (اذون الخزانة وعمليات الـ(REPO,S) مع البنوك التجارية مبلغ ١٢٩,٧ مليار ريال بنهاية أبريل ٢٠٠٤م مقارنة مع ١٢٤,٦ مليار ريال بنهاية مارس الماضي.

كما ارتفع اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ١,٦٪ من ٤٩٩,٨ مليار ريال في نهاية مارس الماضي إلي ٥٠٧,٨ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠٠٤م.

أهمية تطبيق المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية

شهاب أحمد العنبكي

سيصادف الاول من يوليو ٢٠٠٤م مناسبة يوم بدء تطبيق أحكام مدونة ((ISPS الصادرة عن المنظمة الدولية البحرية والتي سبق لها ان صدرت في ديسمبر ٢٠٠٢م ، وقد جاء صدور هذا المدونة على اثر الاحداث المفجعه التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م .

وعلى اثر هذه الفاجعه اعتمد المؤتمر الدبلوماسي المعني بالامن البحري الذي عقد في لندن في ديسمبر ٢٠٠٢م احكاما جديدة في الاتفاقية الدولية لسلامة الارواح المعروفة باتفاقية سولاس ١٩٧٤م ، وكذلك اعتمد هذا المؤتمر مدونة جديدة هي المدونة الدولية لامن السفن والمرافق المينائية – المعروفة بـ (مدونة ISPS) وجاءت هذه المدونة لتشكل متطلبات جديدة للإطار الدولي الذي تستطيع السفن وكذلك المرافق المينائية أن تتعاون من خلاله على كشف الاعمال التي تهدد الامن في قطاع النقل البحري وردعها .

وعلى اثر ذلك اتفقت جمعية المنظمة البحرية الدولية بالاجماع في دورتها الثانية والعشرين على وضع تدابير جديدة تتعلق بامن السفن والمرافق المينائية يعتمدها مؤتمر للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لسلامة الارواح – سولاس ١٩٧٤م على ان يعقد في ديسمبر ٢٠٠٢م ، وتم عقد هذا المؤتمر المعروف (باسم المؤتمر الدبلوماسي المعني بالأمن البحري) وصدر عنه تعديلات على الأحكام القائمة للاتفاقية الدولية لسلامة الارواح في البحار لعام ١٩٧٤م (المسماه سولاس ٧٤) بهدف الاسراع بتنفيذ المتطلب المتعلق بتركيب النظم الاتوماتيكية لتحديد هوية السفن ، وتوفير سجل موجز متواصل على متن السفينة .

بالاضافة إلى متطلبات اخرى تخص ضمان الامن على متن السفن وكذلك على المرافق المينائية . ويتطلب التنفيذ تعاون مستمر بين الأطراف المعنية بـ(السفن) و(المرافق المينائية) أو(المستخدمة للمرافق المينائية) ويشمل ذلك:

١- العاملون على متن السفن .
٢- العاملون في الموانئ .
٣- الركاب .
٤- المعنيون بنقل البضائع .
٥- المعنيون بإدارة السفن .
٦- المسؤولون عن الامن في السلطات الوطنية والمحلية .

جميع الامور التي ورد ذكرها سليمة وتخدم كافة المصالح في التجارة البحرية وتتماشى مع متطلبات التجارة الخارجية وتخدم مصالح المصدر والمستورد . ولكن ماذا اذا كانت السفينة الناقلة للبضائع ودون علم المستورد اليمني غير ممتثلة إلى احكام المدونة ((ISPS ؟ ماذا يحصل للسفينة وحمولتها ؟ ما هو موقف المستورد اليمني ؟ ومن سيتحمل الخسائر الناجمة عن عدم امتثال السفينة الناقلة لبضائع يمنية لاحكام المدونة ((ISPS ؟ وماهو موقف البنك المانح للاعتمادات المستندية ؟ وماهو موقف البنوك الاسلامية التي تمنح قروضا ميسرة للتجارة على اساس المرابحة ؟ وماهو موقف سلطات الموانئ اليمنية إزاء هذا الحال ؟ وما هو موقف المستهلك اليمني عند حصول شحة في المواد وبشكل خاص المواد التموينية وبشكل خاص بالفترات الموسمية ومنها شهر رمضان المبارك الذي نقترب إليه .

شاع في الفترة الاخيرة التنافس السعري بين التجار اليمنيين فعمدوا إلى استغلال كافة العناصر المؤثرة على تخفيض الاسعار لغرض توفير إمكانيات التنافس السعري ، وكثيرا من التجار حافظ على نوعية الجودة للسلع ولكنهم عمدوا إلى استخدام سفن قديمة ذات مواصفات ردئية الهدف من ذلك الحصول على اسعار منخفضة بأجور الشحن ، كما لم يهتم بمستوى وسمعة الشركة الناقلة البحرية ، وجاءت النتائج في العديد من الحالات مخيبة للآمال وتعرضوا لخسائر فادحة ، وكان المردود تماما عكسيا فبدلا من ان يوفر لهم سعر منخفض فادى الامر إلى تحمل خسائر فادحة ، والبعض منها لايشملها التامين فتحملوها منفردين .

ويتضح جليا ان المجتمع الدولي يسعى إلى تحسين ظروف النقل البحري ، حيث سبق ان أصدرت المنظمة الدولية البحرية مدونة الادارة الامنة الدولية – المعروفة بمدونة ISM – والتي دخلت حيز التنفيذ كليا في ٢٠٠٢/٧/١م اي قبل عامين تماما، وفرضت تلك المدونة على مالكي السفن والمكاتب الساحلية متطلبات محدودة على نحو إلزامي في كافة موانئ العالم ، وعانى السوق اليمني التجاري ، وكذلك البنوك اليمنية وشركات التامين من مخالفات وعدم امتثال بعض اصحاب السفن لأحكام مدونة ISM وتعرض عدد من التجار لخسائر مالية من جراء ذلك.

لذلك وحيث ان الوقت لازال مبكراً ولو قريبا من تاريخ بدء تطبيق مدونة ((ISPS والذي سيكون في١/يوليو/٢٠٠٤م ، نرى أهمية تسليط الضوء على الأحكام التي تفرضها هذه المدونة في حالة عدم امتثال السفينة الناقلة للضائع لأحكام هذه المدونة .

قضت المادة (٣٦/٤) من مدونة ((ISPS انه عندما يعزى امتثال السفينة الناقلة لمتطلبات المدونة ((ISPS إلى خلل في عنصر من عناصر المعدات بل وأكثر خطورة إلى خطأ في وثائق السفينة يقضي ذلك الى حجز السفينة (طبعا يمكن ان يحصل الحجز في ميناء الشحن أو ميناء وسطي على خط الرحلة اوميناء التفريغ) . وتضيف هذه المادة في حكمها انه عندما يتعذر تصحيح عدم الامتثال في ميناء التفتيش (اي الميناء التي تكون السفينة متواجدة فيه ويتم فيه التفتيش على السفينة) فقد خولت هذه المادة لسلطات الميناء ان تسمح للسفينة بالإبحار الى ميناء اخر شريطة استيفاء شروط تحدد بين دولة الميناء وإدارة الشركة المالكة او ربان السفينة .

والاخطر من ذلك في متابعة السفن المخالفة لمتطلبات مدونة ((ISPS وهو ما قضت به المادة (٤١/٤) ، وفي الواقع ان هذه المتطلبات من حيث توفير الامن هي جيدة وتخدم توفير الامن والسلامة للسفينة وحمولتها وكذلك المرافق المينائية ، إلا اننا ندرس الحال الذي يكون فيه مالك البضاعة او اصحاب المصالح فيها من بنوك فاتحة للاعتمادات المستندية والبنوك الاسلامية المتعاملة على اساس المرابحة ، عندما تكون السفينة التي تم اختيارها لنقل بضائعهم سواء من قبل المجهز الاجنبي او الشاحن الاجنبي او اليمني فإن هذه المادة (٤١/٤) من المدونة ((ISPS تفرض على كافة الدول الاعضاء فيها انه في جميع الحالات التي يتم فيها رفض دخول سفينة الي ميناء او ابعادها منه ، تلزم جميع هذه الدول بابلاغ سلطات الدول المعنية بجميع الوقائع المعروفة باثنى عشر بيانا تفصيليا عن هذه السفن ، وهو امر سليم تماما ويخدم جميع الاطراف .

ولكن ما هو موقف صاحب ..البضاعة البريئ المحمولة بضاعته على تلك السفينة التي سترفضها جميع الموانئ في العالم . إننا نؤيد الاجراء كليا لانه سيمنع حوادث كثيرة من الوقوع وسوف يوفر الامن والسلامة لكافة اطراف الرحلة البحرية من سفينة وبضائع والمرافق المينائية ، ولكننا نريد ان نسلط الضوء للاخوه التجار والصناعيين المستوردين منهم ام المصدرين على خطورة سوء اختيار السفينة الناقلة حيث في حالة من هذا القبيل ستتوارى السفينة بحمولتها لعدم السماح لها بدخول الموانئ .

ونعتقد انه من الضروري ان تتولى الغرفة التجارية والصناعية في اليمن نشر الوعي على كافة اعضاءها بضرورة حسن اختيار السفينة الناقلة لبضائعهم وذلك بتوجيه مذكرات إرشادية إليهم او بعقد ندوات توعية بهذا الخصوص وعلى نحو مبكر وقبل تاريخ بدء تطبيق هذه المدونة في ١/يوليو/ ٢٠٠٤م كي يتاح له باتخاذ التدابير اللازمة مع مجهزيهم لتجنيبهم هذا المصدر المضر لمصالحهم ومن بدأ متأخراً خيراً ممن لم يبدأ.

رأي اقتصادي

التسويق المصرفي هدف أم غاية؟

■ يمثل التسويق المصرفي بعداً استراتيجياً في عمليات المصرف الحديث وتتصف الأسواق التي تعمل فيه المصارف والمؤسسات المالية والائتمانية بدرجة عالية من التعقيد زيادة حادة في المنافسة الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من التحديات التي يتعين على إدارة المصرف أن تواجهها وتتكيف معها .

بل وتستجيب لمقتضيات التغير التي يمكن أن تفرضها في بعض الاحيان أن بقاء المصرف واستمراريته في مثل هذه الأسواق قد أصبح مرهوناً بقدرة إدارته على توظيف وتوجيه الموارد المتاحة للمصرف كفاية ممكنة بما يساعده على تحديد الأولويات وتوقيت التحركات الاستراتيجية التي ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط المصرفي وصولاً إلى أوضاع سوقية أفضل يعزز المصرف من خلال قدراته على التنافس وانتهاز ما قد يلوح له من فرص سوقية مربحة يضاف إلى ذلك فإن المعدلات المتسارعة للتطور الحضاري الذي يعتبر التقدم الفني والتكنولوجي مثل شبكة الانترنت احد محاوره الرئيسية تملي على الإدارة المصرفية تبني منهجيات جديدة وأساليب تسويقية متقدمة وضمن هذا السياق يعتبر التخطيط الاستراتيجي مدخلاً تستطيع من خلاله هذه الإدارة أن تصل إلى أنسب القرارات التي تمكنها من تحقيق التميز النسبي الذي أصبح أساساً للتنافس في الأسواق المعاصرة والمعتمدة على العولمة لأن الباب مفتوح أمام المنتجات المتميزة وذات المواصفات الخاصة والعالية ويلاحظ أن هناك دورا نسبيا لكل من العلاقات العامة والتسويق إذ يختلف دور كل من العلاقات العامة والتسويق من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب النشاط الذي تزاوله بالإضافة إلى عوامل أخرى كحجم الجمهور الذي تتعامل معه ومدى التجانس بين أفراده وانتشارهم وعموماً يزداد أهمية دور العلاقات العامة بالمقارنة مع الجهد التسويقي في المؤسسات الخدمية كشركات الكهرباء ، المصارف ، شركات التامين ، وشركات التلفونات ومؤسسات التعليم العالي في حين يبرز دور التسويق بشكل متميز في المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي .

أحمد اسماعيل البواب

والحقيقة أن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء هذا التوجه هو ما تنطوي عليه الخدمة من المضامين اللامحسوسة وهو ما يستدعي جهداً اتصالياً أكثر كثافة لتوصيل هذه المضامين إلى تفضيلات العملاء في حين ينطوي المضمون السلعي على قدر كبير من العناصر المحسوسة التي يستطيع المستهلك « العميل» أن يدركها بنفسه من خلال الجهد التسويقي المبذول من قبل المؤسسة أو المنظمة أو المنشاة أو المصرف.

ويعتبر المصرف كمؤسسة خدمية نموذج بارز في مجال تطبيق العلاقات العامة وذلك بالنظر إلى توفر الشروط الكافية لذلك وان كان التسويق هو آلية الانتاج السلعي فأن العلاقات هي آلية الإنتاج الخدمي.

ولا يعني هذا الفصل بين العلاقات العامة والتسويق إلى إقامة الحواجز بين النشاطين وإنما ابراز الدور النسبي لكل منهما في إطار الجهد الذي تبذله المؤسسة أو المنظمة أو المنشاة أو المصرف في مجال تسويق نفسها ومنتجاتها من السلع والخدمات إلى الجمهور المستهدف فلا غنى عن تطبيق النشاطين في أية معادلة لتحقيق تفاعل المؤسسة مع جماهيرها والجدير بالذكر هنا هو أنه في حين يكون المضمون السلعي ومواصفات السلعة معايير جوهرية في تسويق وبيع السلعة فان سمعة المؤسسة والثقة بها تمثل معياراً جوهرياً في تسويق وبيع الخدمات واحداث درجة عالية من التكامل بين النشاطين أمر حتمي وضروري ولكن نسبة الدور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تخطيط الجهد التسويقي في المؤسسة ففي المؤسسة التجارية والصناعية « ذات النشاط السلعي» يقع على التسويق مسؤولية أساسية يمكن تسهيلها وتعزيزها بالعلاقات العامة التي تروج للمؤسسة ككل أما في المؤسسات الخدمية فان المسؤولية الأساسية في ترويج وتسويق الخدمة تقع على عاتق العلاقات العامة معززة بالأنشطة التسويقية الأخرى كالتسعيرة والتوزيع وإدراكاً من الإدارة في كثير من المصارف بأهمية وحتمية التكامل بين النشاطين فقد جمعا معاً في إدارة واحدة إدارة التسويق والعلاقات العامة وتأتي هذه الإجراءات المصرفية كخطوة لإعادة تأهيل القطاع المصرفي اليمني من أجل مجاراة الخطوات الجارية حالياً لتسريع العولمة الاقتصادية أو في الاقتصاد العالمي.

إعلان